



كتبة سياسية

مجموعة عربية ١٠٠٪

الكتاب ١٣٨

مؤامرة مياه الأردن

بمقتضى
فتحي عثمان المحلاوي
سكرتير عام جمعية العلوم السياسية

كتب سياسية

الكتاب ١٢٨

مؤامرة مياه الأردن

بمقتضى
فتحي عثمان المحمداوي
سكرتير عام جمعية العلوم السياسية

أخي العربي

ان تقارير المهندسين والخبراء تؤكد ان اسرائيل بدأت تحويل مجرى نهر الاردن من منطقة تبعد عدة كيلو مترات عند منطقة الحولة المنزوعة السلاح وترتفع عن سطح البحر بـ ٥٨ مترا . . .
ولسوف يتجه المجرى الجديد الى الجنوب ثم ينحرف الى الغرب حتى خزان كبير في منطقة الباطون وقبل ان يصل الى الخزان يخرج منه فرع آخر يمتد الى الجنوب بحذاء بحيرة طبرية فتولد منه الكهرباء لتستخدم في ادارة محطة الطامبات التي توصل المياه الى خزان الباطون . . . ثم يصل النهر الى وادي يافنيل في الجنوب الغربي لبحيرة طبرية حيث أعد الوادي ليكون خزاناً طبيعياً .
ولسوف تروى المياه المخزونة في وادي يافنيل سهول بيسان .
اما خزان الباطون فسوف يخرج منه فرع يروى صحراء النقب .
وان الجمهورية العربية المتحدة بتوجيه الرئيس جمال عبد الناصر تتخذ التدابير وتطلب من الجامعة العربية ان تحل جزئياً
بمعمل جماعي لمنع اليهود من البقي في تحويل ميسناه نهر الاردن والاستئثار بها لمصلحتهم . . . الدولة الدخيلة في فلسطين المحتلة لا تتخبط في غمرة من المشاكل والمتاعب . ويعتقد القائلون بامرها ان تحقيق مشروعات الاردن العديدة سيساعدهم على حل مشاكلهم . . .
ولكن الجمهورية العربية المتحدة التي قادت العرب في كل مكان الى طريق الحرية والاستقلال قد كشفت للعالم اجمع النقاب عن هذه المؤامرة التي يريد بها اليهود والاستعمار ان تحقق الدولة الفضيحة اهدافها .

واننا اذ نقدم هذا الكتاب لتوضيح مؤامرة تحويل نهر الاردن التي تقوم بها هذه الحفنة من الافاقين والمشردين - نضع امام العالم العربي أهمية الوقوف صفاً واحداً امام عدونا المشترك الصهيونية والاستعمار . . .

فتحي عثمان الحلاوي

افراض الصهيونية ووسائلها

قامت الصهيونية وترعرعت في شرق أوروبا في القرن التاسع عشر واتخذت مبادئ حركة الهسكالا الرئيسيين وهما « الولاء المطلق لرجال الحكم والكنيسة والعباد للحركات الشعبية الثورية » مبادئ لها، وحصرت غرضها في مشروع الدولة اليهودية الذي يرمى الى جمع الشعب اليهودي واحياء لفته وتاريخه . وجعلت وسائلها لتحقيق ذلك نشر الدعوة بان اليهود امة واحدة مستمرة منذ الالف السنين ولا ينقصها الا ارض الوطن كما اشاعت روح التشاؤم من المستقبل في أي وسط اجتماعي خارج فلسطين واستمرت الصهيونية في خطوات الهاسكالا التي اتخذتها لاحياء اللغة العبرية وترجمة الكتب .

ووجدت حركة الصهيونية السياسية تأييدا وتشجيعا عظيمين من جانب كبار الماليين اليهود في دول الغرب الذي راوا فيها فرصة كبيرة لزيادة ارباحهم باستغلالهم الطبقات الشعبية المنتهية الى يهود شرق أوروبا أو غربها ورغم ان بعض اليهود الغربيين خشوا نتيجة الدعوة لاقامة دولة يهودية ، ان قد تفقد هذه الدعوة المميزات التي حصلوا عليها في الدول التي يقيمون فيها ، كما قد تتأثر مصالحهم المالية من جراء ذلك ، الا ان معارضتهم لم تكن من القوة حتى تعترض قيام الحركة . وهكذا تعاونت الطبقات البرجوازية اليهودية مع كبار الماليين اليهود في السير قدما بالصهيونية كحركة سياسية تدر عليهم الربح الوفير ، الاولون يصعدون العمال اليهود من شرق أوروبا بتزغيبهم بكل الوسائل في الهجرة الى فلسطين ، والآخرين يصعدون رأس المال الى ارض الميعاد .

وقد كانت الدعامة الاولى التي استندت اليها الصهيونية في نشر مبادئها بين اليهود وجذبهم الى اعتناقها كعقيدة ، هي استغلال العقيدة الدينية التي تدعو الى العودة الى ارض الميعاد والتي تاصلت في النفوس منذ ان وضع التلمود .

والدعامة الثانية هي استغلال صيحة اليأس التي كانت تنبعث من الشعب اليهودي كلما مسته موجة اضطهاد وتنكيل فاضحت الصهيونية الى الكتاب والشعراء بفكرتها فائبروا بمجدون الهجرة الى فلسطين ، ويشجعون روح اليأس من الاستقرار أو الحياة خارجها ويشيرون الحمية في النفوس والتمسك بالقومية اليهودية مستغلين

كل حادث يقع لليهود مادة يعتمدون عليها في تثبيت العقيدة الصهيونية الخاصة بإقامة دولة يهودية .

فنشر ليو بينسكر كتابا لخص فيه الحياة اليهودية المهيمنة وقال ان العالم يحتقر اليهود لانهم ليسوا بأمة حية ولانهم أجنبى في كل بلد يعيشون فيه ، وقد خلد لورد بيرون تشردين في المائتة العبرية كما وجدت جورج اليوت فكرة استيطان اليهود ارض الميعاد في قصة وائيل ديروندا المعروفة .

ولم تقف الدعاية الصهيونية عند حد الدعوة الى الهجرة واشاعة الياس من المستقبل بل ادعت ان اليهود امة واحدة مستمرة من آلاف السنين ، رغم تشردهم في جميع انحاء العالم ولا ينقصها الا ارض الميعاد . وهذا قول ينقصه الدليل ومما يثبت ان هذه الدعاية كانت من وحي الصهيونية انه حتى بعد ان مضت خمسون عاما على قول هرتزل جاء الدكتور وايزمان رئيس منظمة الصهيونية العالمية وقرر في عام ١٩٤٦ امام لجنة التحقيق الانجليزية الامريكية لمشكلة فلسطين الآتى : اعتقد ان من اسباب العداء الرئيسية للسامية استمرار بقاء اليهود على قيد الحياة ، وان نمو العداء للسامية بوشدته يتناسب طرديا مع عدد اليهود وكثافتهم في البلد الذى يوجدون فيه والحقيقة ان الواقع يكذب ماذهب اليه وايزمان ، فقد كان يهود المانيا عندما تولى هتلر الحكم حوالى نصف مليون شخص ، أى اقل من ١٪ من سكان المانيا وقتئذ ، ورغم قلة عددهم كان العداء للسامية على أشده بسبب العوامل الاجتماعية والسياسية .

واذا كانت هذه حال يهود المانيا فقد كان الحال على عكس ذلك تماما في الولايات المتحدة الامريكية ، اذ يبلغ عتدد يهود الولايات المتحدة حوالى اربعة ملايين ونصف مليون يهودى أى حوالى ١٪ من تعداد سكان هذه الدولة ومع ذلك لم يتعرض اليهود هناك لاية مشابه .

كانت هذه نيدة صغيرة قدمتها القارىء العربى لاوضح الغراض الصهيونية ووسائلها في سطور قليلة ولا يخفى على القارىء العربى ان الصهيونية تعمل بكل اسلحتها غير المشروعة القائمة على الكذب والاعتتيال والغش والخداع والقرصنة والتفويه على العسسالء بل وتستعمل سياسة العنف والإرهاب وتسخير الرؤساء ذوى الشهرة

والضمير الملوث من غير اليهود في تنفيذ رغباتهم وأهدافهم .
وأزاء فشل الصهيونية في أن تنال من القومية العربية ممثلة في
الجمهورية العربية المتحدة وفشل العدوان الثلاثي الأثم على أرضنا
الطيبة وانتصار الشعب العربي بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر وقهر
الاستعمار وطرده من أرضنا العربية . . . أزاء ذلك لجأت إسرائيل
إلى طريقة أخرى من طرقها لمحاولة الوصول إلى أهدافها التوسعية
وهي مؤامرة تحويل مياه نهر الأردن الذي هو موضوع بحثنا في هذا
الكتاب . .

ما هو الأردن ؟

هذا النهر الذي يسمى أيضا نهر الشريعة - هو شريان
فلسطين الحقيقي ، وينبع من عيون ماء كثيرة في جبال لبنان والأقاليم
الشمالية . ويطلق عليه اسمه في المكان الذي تلتقى فيه مياه نهر
الحاصباتى اللبنانى ، ونهرى بانيان ودان السوريين .

يجرى من الشمال إلى الجنوب ، ويتلقى في مجراه مياه روافد
عديدة ، أهمها نهر اليرموك ، ونهر الزرقاء ، ونهر فرا .
تتكون منه بحيرتان : الحولة وطبريا . ويصب في البحر الميت .
طول واديه ٢٥٠ كيلو مترا ، ولكن طول مجراه يصل إلى نحو
سبعمائة كيلو متر : بسبب تعاريجه الكثيرة .

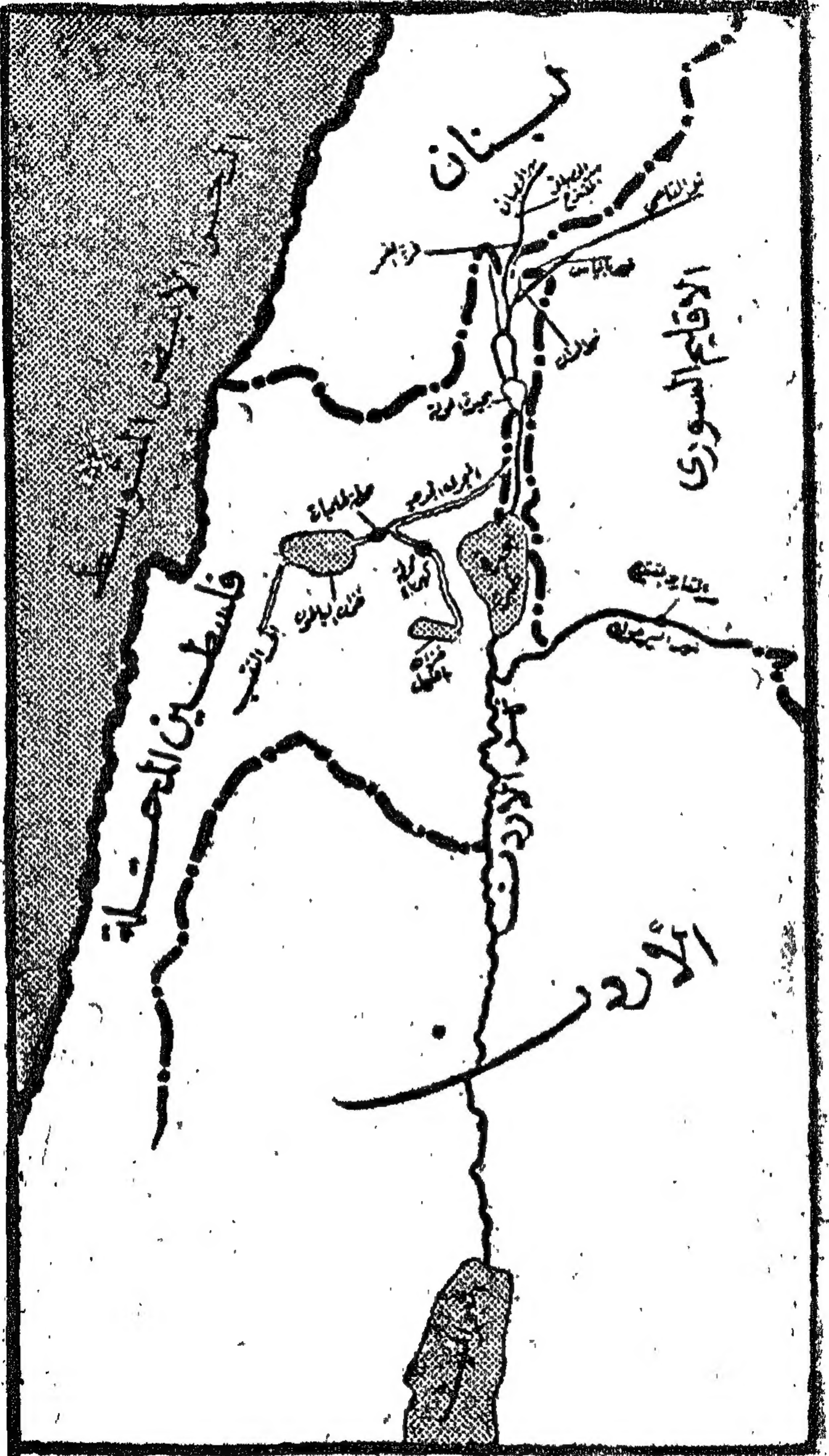
يبلغ انحداره من الشمال إلى الجنوب ٩١٤ مترا منها ٥٢٠
فقط فوق مستوى سطح البحر المتوسط ، والباقي تحت هذا
المستوى . والبحر الميت يقع تحت مستوى البحر المتوسط بنحو
٣٩٤ مترا .

البحر الميت : طوله ٧٦ كيلو مترا ومتوسط عرضه ١٧ كيلو
مترا ومساحته ٩٢٦ كيلو مترا مربعا .

مياهه غنية بمواد كيميائية متنوعة تقتل كل حياة . ولهذا فليس
فيه سمك . ولا يمكن أن يعوم فيه أن يفرق .

ثلاثة أرباع شواطئه تقريبا تقع في الأرض العربية . والربع يقع
في الأرض العربية التي افتصبها اليهود .

مواده الكيميائية تستخرج من الناحيتين العربية واليهودية



مؤامرة مياه الأردن

((تحويل مياه نهر الاردن لصالح اسرائيل مؤامرة دنيئة يجب ان تلف))

هذا ما قاله الرئيس جمال عبد الناصر رائد القومية العربية في اجتماعه بالسادة وزراء الجمهورية العربية المتحدة في يوم الثلاثاء أول ديسمبر ١٩٥٦ .

ان المؤامرة يجب ان تقف لانها تقوم على اغتصاب مياه العرب ، وتوجيهها ضد مصلحة العرب العصابة الصهيونية تريد ان تحول مياه نهر الأردن لتروي بها صحراء النقب ولتستفيد بمساقط النهر في توليد الكهرباء . . . ثم . . . تأتي بمزيد من العصابات اليهودية لتسكن صحراء النقب وتوجه من هناك مؤامراتها بالاشتراك مع الاستعمار ضد الدول العربية والقومية العربية .
والمؤامرة تتم خيوطها في النقاط الآتية :

● تتم المؤامرة على خمس مراحل تستغرق كل منها سنتين او ثلاث سنوات وثمان المؤامرة ١٢٠ مليون دولار ينفق منها ٣٠٪ لتوليد الطاقة الكهربائية وبناء محطاتها .

بداية القصة

والقصة بدأت في سبتمبر عام ١٩٥٢ .

فقد توترت الحالة على الحدود السورية في الناحية الوسطى من المنطقة المجردة من السلاح . اذ شرعت اسرائيل في تحويل مجرى نهر الأردن من قنائه الطبيعية التاريخية الى داخل الاراضي التي تحتلها اسرائيل في الشمال الشرقي من الوطن الفلسطيني .

وعملية التوقيت التي تؤثر فيها الموقف على الحدود ليست مهمة
ولكن المهم هو الاضرار على تنفيذ المؤامرة ، فتحويل نهر الاردن جزء
من مشروع صهيوني قديم يرمى الى استغلال المياه العذبة لرى جميع
الاراضي الواقعة تحت حوزة اسرائيل ، بما في ذلك صحراء النقب
وجر الماء من البحر الابيض الى اقوار الاردن والبحر الميت لتوليد
القوى الكهربائية .

وهذا المشروع ينطوي على خطر جسيم يتسائل الفلسطينيون
الاقتصادية والسياسية والعسكرية للبلاد العربية ، ولكن العناية
اليهودية تصور موقف العرب للرأي العام العالمي بأنه يرمي الى تعطيل
مشروع انشائي سلمي يعمل على التقدم الاقتصادي والاجتماعي في
الشرق الاوسط .

قرار بالنع

وتدخل في الامر الجنرال « بينكي » كبير المراقبين الدوليين في
فلسطين في ذلك الوقت ، وافر وجهة النظر السورية ، واصدر قرارا
يمنع اسرائيل من القيام باى نشاط لاستغلال مياه الاردن في المنطقة
المجردة من السلاح على نحو فردي تستفيد منه اسرائيل وحدها ،
لتحقق بذلك نفعاً مباشراً وغير مباشر ، له ذبول اقتصادية وسياسية
ومعسكرية .

الى مجلس الامن

ولكن الاقليم السوري لم يظمن الى تنفيذ اليهود للقرار الذي
اصدره كبير المراقبين الدوليين ، وانتقلت القضية الى مجلس الامن ،
وتناقش الموضوع في جلسات عديدة استمرت عدة اشهر ، وكان اتجاه
المجلس واضحاً في ان يتمسك بقرار كبير المراقبين الدوليين ، ولكن
المشكلة ظلت على ما هي عليه حتى الان .

وفي ذلك الوقت، تدخلت أمريكا في الأمر فأصدرت بياناً أشارت فيه إلى أنها ستوفد مبعوثاً إلى الشرق العربي لبحث مع حكومات المنطقة الخطوات المنتظرة لتنمية موارد المياه المشتركة لوادي نهر الأردن ، على قاعدة اقليمية لمنفعة جميع سكان هذه المنطقة .

ووصل « أريك جونستون » المبعوث الأمريكي ، وقام باتصاله مع حكومات المنطقة ، ووضع مشروعه لاستغلال مياه نهر الأردن ، وهو الذي عرف بمشروع « جونستون » وقد رفضته الدول العربية، وبدأت من جانبها الجهود لكيلا يتخذ مجلس الامن قراراً يؤدي في النهاية إلى فرض ذلك المشروع على البلاد العربية .

هذا هو مشروع جونستون لاستثمار مياه نهر الأردن

ما تزال اسرائيل والدول الاستعمارية تصر على تنفيذ مشروع استثمار مياه الأردن الذي وضعه السيد جونستون، مبعوث الرئيس أيزنهاور الخاص إلى الشرق الأوسط ، وتشدد الدول الاستعمارية زاعمة أن من شأن مشروع جونستون رفع المستوى الاقتصادي في أكثر البلدان العربية من جهة وإيجاد الحل الملائم للمشكلة القائمة بين العرب واسرائيل حول مياه الأردن من جهة أخرى .

وفيما يلي عناصر هذا المشروع كما وضعه جونستون . . .

عناصر المشروع الحالي :

ان مشروع وادي الأردن هو ثمرة ٢٤ شهراً من المفاوضات الطويلة الشاقة التي قام بها المستر جونستون . فالمشروع الذي اقترحه المستر جونستون في الأساس لم يكن أكثر من مجرد شرح للفكرة . وبواسطة الأبحاث العديدة مع السلطات والخبراء الفنيين في البلدان العربية جرى تعديل هذا المشروع الاساسي وقد جرى قبول معظم مقترحات لجنة الخبراء العرب ان لم نقل كلها . والنتيجة

هي بنظر الولايات المتحدة قيام مشروع للوادي منصف وعمسلى
واقصاى .

والمشروع ىرتكر فى تفصىلاته على عىة امتبارات اهمها التخرىن
والتوزىع وتقسىم المىاه والاشراف .

١ - التخرىن

١ - خزان المقارن

ىشتمل المشروع على بناء خزان على نهر الىرموك قرب المقارن
علوه ١٢٦ مترا واتساعه ٣٠٠ مليون متر مكعب من المىاه للرى .
وىمكنه تولىىء ١٥٠ مليون كىلووات ساعىء كهربائىة بالسنة . فبموجب
المشروع الاساسى كان قد اقترح بنساء خزان علوه ٤٧ مترا فقط ،
وسعته ٤٧ مليون متر مكعب من الماء على نهر الىرموك فى وادى خالىء
على اساس الافتراض انه من الممكن تخرىن ٥٠٠ مليون متر مكعب
من مىاه الىرموك فى بحىرة طبرىا . . فىر انه خلال الابحات مع لجنىة
الخبراه العرب اتضح ان هذا التذىىر مع كوئى عملىا من الناحىة الفنىة
لا ىكفى حاجات الدول العربىة من الطاقة الكهربائىة ولا التخرىن
المضمون لمىاه الاحتىاط للزى فى البلدان العربىة اىضا .

وان حجة سورىا بصورة خاصة وحجة الاردن اىضا بشأن بناء
خزان اكبر من اجل تولىء اكبر كمىة من الطاقة الكهربائىة كانت حجة
مقنعة كذلك كانت حجة الدول العربىة بشأن وضع المىاه التى تستخىء
لرى المزروعات العربىة تحت الاشراف العربى المباشر ، وبعبء ان
أخذ المهندسون هذىن الامرىن بعىن الاعتبار قىروا ان خزان الىرموك
الذى ىبلغ علوه ١٢٦ مترا الشكل المقترح حالىا هو مشروع له مبرراته
من الناحىتىن ، السلامة الاقاصاىة والعملىة ، وهكذا فان المشروع
ىعكس جهىا مخلصا لقبول الموقف العربى بشأن حجم الخزان الذى
سىببنى على الىرموك بالرغم من ان نفقات الخزان الاكبر تزدىء ٢١ مليون

دولار عن نفقات الخزان الأصفر الذي اقترح في الأساس .

ولكن ، في الوقت الذي تدعى فيه من هذه الناحية ، فإن الولايات المتحدة قد اضطرت إلى رفض مقترح عربي من أجل بناء خزان أكبر تبلغ سعته للتخزين ٤٦٠ مليون متر مكعب على اليرموك ، وفي الوقت الذي ربما يكون فيه بناء مثل هذا الخزان أمرا قابل التنفيذ فإنه لا يعوض عن الحاجة لتخزين كميات وافرة من المياه في بحيرة طبرية ولا يزيد ماديا امكانيات القوى المائية .

إن مياه اليرموك التجارية تبلغ نحو ٧٠ مليون متر مكعب سنويا وهي تفيض عن سعة الخزان الكبير المقترح ، وما لم تلتقط في مكان أو على فائض تذهب هدرا دون فائدة ، وهكذا بما أن كمية وافرة من المياه العربية يجب أن تبقى قيد التخزين في بحيرة طبرية فإن بناء خزان ال ٤٦٠ مليون متر يؤثر على مبدأ التخزين في بحيرة طبرية لدرجة محدودة فقط . كذلك فإن امكانيات القوى الكهربائية لا تزيد بأكثر من ٢٥ مليون كيلوات ساعة سنويا بثمان قدره ١٠ ملايين دولار .

هذا وإن الولايات المتحدة لا ترغب في اتفاق مبالغ طائلة من الأموال على توسيع أسس قد تستخدم وقد لا تستخدم . فإن استخدام الأموال العامة على أساس غير ثابت لا يمكن الموافقة عليه أو ضمانه .

وعلى كل فإن المشروع يبقى المجال مفتوحا أمام الدول العربية لزيادة علو وسعة خزان المقارن إذا شاءت ذلك على نفقتها الخاصة . فالولايات المتحدة تشك فعلا بالحكمة أو بالحاجة لقيام مثل هذا العمل وإنها مراعاة منها للموقف العربي قد اعربت عن رغبتها بالموافقة على إعطاء الأفضلية للبلدان التي لها علاقة مباشرة . وبالنظر لعلاقتها المالية بالمشروع فقد شعرت الولايات المتحدة بأنها مضطرة للإلحاح بأن تعطى البلدان العربية قرارها الجازم بهذه القضية خلال السنوات

الخميس القادمة ، وقبل ان يجرى بناء الإنشاءات الياهظة النفقات على بحيرة طبريا .

٧ - بحيرة طبريا

ان كل مشروع قدم خلال السنوات الاخيرة من اجل استغلال وادي الاردن قد اعترف بفائدة بحيرة طبريا كمركز لتخزين مياه النهر ومميزاتها الطبيعية لهذه الغاية قد اعترف بها المشروع العربي الذي تقدمت به لجنة الخبراء العرب .

فالمشروع يقترح ان يجرى في استخدام هذه المميزات للدرجة محدودة ، وهي تخزين مياه اليرموك التي لا يمكن تخزينها بطريقة اقتصادية في مكان اخر ، ففي سنوات الفيضان فان مياه اليرموك تزيد كثيرا عن سعة أى خزان اقترح حتى الان على المقارن او في أى مكان اخر على مجرى النهر .

وما لم يتم التقاط هذه المياه الفائضة وتخزينها للاستخدام في اوقات الشحائح فان ملايين الامتار المكعبة ستذهب هدرا بدون فائدة ، وان هذه المياه هي ضرورية بكل تأكيد لتأمين الري الكامل للاراضي العربية بمياه النهر الطبيعية ليست كافية ، واذا لم تخزن مياه الفيضان فان امكانيات ري الاراضي العربية للزراعة في الوادي ستينقص .

فمن الناحية النظرية ربما يكون من الممكن بناء خزان على اليرموك تحت المقارن لاستيعاب المياه الفائضة . ولكن نفقات بناء الخزائين تدفع المشروع الى ما وراء حدود السلامة الاقتصادية ، فالنسبة بين الثمن والفائدة ستظهر بشكل لا يمكن معه اعتبار المشروع سليما من الناحية الاقتصادية وتصح هذه النظرية بصورة خاصة بالنظر لوجود مكان كاف للتخزين في الخزان الطبيعي الذي تؤلفه بحيرة طبريا

فالمشروع اذن ينطوي على تخزين فائض مياه اليرموك في بحيرة طبريا وبموجب تعديل لهذه المياه خلال عدة سنوات فان معدل المياه

الفائضة سيبلغ نحو ٨٥ مليون متر مكعب بالنسبة، وبالنظر لحصول فرق من معدل كمية المياه التي تجري بالنهر في كثير من السنوات والفرق في حاجات الري فقد تقرر أن الحاجة تقضى أن يجري تخزين كمية ٣٠٠ مليون متر مكعب من المياه في بحيرة طبريا . فالمشروع يضمن للدول العربية الحصول على مثل هذه الكمية من المياه المخزونة عند الحاجة .

هذا وإن فائض مياه اليرموك الذي يزيد عن سعة خزان المقارن يحول في العداسية الى مجرى يؤدي الى بحيرة طبريا وتعود فتسرح هذه المياه للري حسب الحاجة لري الاراضي في أسفل الوادي بواسطة مجرى آخر يؤدي من الطرف الجنوبي الى مكان مناسب على قنطرة الفور الشرقي .

اما المياه التي تخزن لحساب الاردن « اذا صنع التعبير » فيجري تسخيرها بمقاييس اوتوماتيكية وأن مجموع المياه التي تدخل البحيرة خلال اية فترة يمكن ضبطه بدقة تامة وسحب المياه من هنذا « الحساب » يجري ضبطه بدقة أيضا بطريقة اوتوماتيكية ويحصل ذلك بطريقة تقرر مسبقا للايفاء بحاجات نظام الري في أسفل الوادي . وهكذا فإن مجموع المياه التي تدخل بحيرة طبريا من نهر اليرموك خلال مدة من السنين يجري تسريحها الى الاردن حسب الحاجة تحت اشراف جيادى .

وعلى هذا الاساس فإن المشروع يقترح تأمين مجموع المساحة المستوجبة لتخزين المياه لحاجات الري الاردنية بواسطة بناء خزان سعته ٣٠٠ مليون متر مكعب على اليرموك وبطريقة استخدام نحو ٣٠٠ مليون متر مكعب من امكانيات التخزين في بحيرة طبريا .

ت - تأخير استخدام بحيرة طبريا

ويطلب من جانب لجنة الخبراء العرب فان المشروع يقتضى الان تأخير خمس سنوات قبل أن يخزن المياه العربية عمليا في بحيرة

طبريا وهذا مما يتفق مع المراحل الطبيعية لتنفيذ المشروع الأجماعي .
وأنه لا ينطوى على أى تأخير اضافى فى أنجاز مشروع الوادى .

وعند نهاية هذه السنوات الخمس ، تقرر هيئة حيادية من
المهندسين اما حاجة تخزين مياه اليرموك الفائضة فى بحيرة طبريا او
ما اذا كان بالإمكان ايجاد وسيلة اقتصادية معقولة التنفيذ للتخزين
فى مكان آخر ، وعند اتخاذ هذا القرار فان هذه الهيئة ستتركز قراراتها
على أساس حاجات الري فى الاراضى العربية فقط فى القسم السفلى
من وادى الأردن .

وبوضع مسئولية هذا القرار على هيئة المهندسين الحيادية ،
تكون قضية استخدام بحيرة طبريا قد انتقلت من أيدي جميع الفئات
ذات المصلحة وتركزت لحكم خبراء حياديين غير متحيزين . وهذا
ضرورى بالنسبة للولايات المتحدة بالنظر لتعهداتها بدعم المشروع ماليا
وبطبيعة الحال فان حكومة الولايات المتحدة لا يمكنها أن تتعهد بتنفيذ
قرار آخر قد يتخذ على أساس اعتبارات سياسية أو وطنية صرفة .
بدون اعتبار السلامة الاقتصادية والفنية . . فعند تأكيد تقديم
المساعدة يتعين على الولايات المتحدة أن تحصل على ضمان لنفسها
بأن المشروع سينفذ بشكل يتفق والمبادئ الاقتصادية والهندسية
السليمة .

ث - الحاصباني

وأعترافا بمصلحة لبنان فى زيادة اراضيه للري يشتمل المشروع
الآن على اجراء استقصاء عاجل للحصول على معلومات حول الري
واستخدام الاراضى فى حوض نهر الحاصباني فى لبنان . وان نفقات
هذا الاستقصاء التى تبلغ ٢٥٠ ألف دولار ستقدمها الولايات المتحدة
أما المعلومات التى سيحصل عليها فانها ستقرر ضرورة بناء سد للتخزين
على الحاصباني للتأكد من أن المياه المخصصة للأراضى البنانية يمكن

تأمينها بطريقة عملية . أما القرار بشأن حجم ونوع التخزين الذي يطلب الشاؤم على الحاصبات فيسيشظر انجاز الاستقصاء ولكن سيشرف به كجزء من المشروع الاجمالي .

٢ - التوزيع

فبعد حصول التخزين ، ينبغي اصال المياه بموجب أنظمة دقيقة الى الاراضي التي ستروى بها . ومن أجل ذلك فان المشروع ينص على انشاء التسهيلات التالية لنقل المياه الى الاراضي العربية .

أ - خزان تحويل بالقرب من العباسية لامداد قناة الفور الشرقي بالمياه الكافية واذا اقتضت الحاجة لتحويل المياه الفائضة الى بحيرة طبريا من حديث مسلم فيما بعد الى الاردن .

ب - شبكة قناة رئيسية في الاردن بما فيها :

١ - قناة الفور الشرقي الممتدة من العباسية جنوبا الى صاحبة البحر الميت .

٢ - سيفون او جهاز آخر لتحويل المياه من الفور الغربي

٣ - قناة الفور الغربي في الاردن التي تحصل على المياه اللازمة من قناة الفور الشرقي .

٤ - قناة « مغذية » من بحيرة طبريا الى نقطة اتصال مع قناة الفور الشرقي .

٥ - قناة من بحيرة طبريا الى العباسية اذا اقتضت الحاجة لالتقاط وتخزين مياه ليضبان اليرموك في البحيرة .

ث - نظام توزيع لتحويل المياه من اقنية الفور الرئيسية الى الاراضي الزراعية .

ج - مضخات دفع لرفع المياه الى الاراضي الواقعة فوق اقنية الفور الرئيسية

ج - مصانع توليد على الاقنية الرئيسية لتأمين القوى المضخات
رفع المياه وما دامت هذه المنشآت لا تنتج قوى اضافية للبيع وهي
ضرورية لرفع المياه فوق القناة فانها تعتبر جزءا لا يتجزأ من
المشروع .

ح - تسهيلات تخفيف رئيسية لازالة الاملاح والمياه الفائضة
من الاراضي المروية .

خ - تشغيل التنظيم والاشراف على بحيرة طبريا اذا كانت
البحيرة ستستخدم لتخزين فيضان مياه اليرموك .

د - جهاز تحويل جديد ، وقناة من نهر الاردن لمزارع البطيحة
من سوريا مع ٥ كيلوات من القوى الكهربائية لكل محل القوى
المائية .

٣ - تقسيم المياه

يعترف القانون الدولي بأن كلا من الدول التي تشترك بنظام
نهرى دولى لها الحق بقسم من مياه النهر . وعلى كل فليس هناك
أى مبدأ منفرد مقبول بصورة عامة ليصير تركيز اقتسام المياه
على أساسه .

وثناء المفاوضات فقد جرى تبني مبدأ أساسى وهو تأمين كمية
كافية من المياه للدول العربية لسد حاجة جميع أراضيها التي يهملها
أن تروى بطريقة عملية ، وأنه لم يحصل أى تبادل فى هذا المبدأ
فطريقة تقسيم المياه المنصوص عنها فى المشروع الحالى تحقق كامل
الاهداف التى حددتها المفاوضات منذ البداية .

ففى المقترح الاساسى الذى عرض للبحث منذ سنتين لم يقدم
أى شرط معين لتخصيص كمية من المياه الى لبنان بالنظر لفقدان
المعلومات الهندسية ، أما لجنة الخبراء العرب فقد تقدمت بمعلومات
حول حاجات لبنان وأوصت بتخصيص ٣٥ مليون متر مكعب من

مياه الحاصباني ، وقد قيل المشروع تخصيص هذه الكمية بأجمعها الى لبنان .

وقد قوبلت توصيات الخبراء العرب فيما يتعلق بمخصصات المياه لسوريا أيضا ، فالتقديرات الاولى التي بحثت لم تأخذ بعين الاعتبار امكانية توسيع مناطق الري في ضواحي مزارع البطيحة كما انها كانت تفتقر في جينه الى المعلومات حول امكانيات الري من نهر بانياس وعلى مرتفعات اليرموك المنبسطة .

وقد اوصت لجنة الخبراء العرب بتخصيص كمية ٢٠ مليون متر مكعب من المياه لسوريا من نهر بانياس و٢٢ مليون متر مكعب من نهر الاردن لمنطقة مزارع البطيحة و٩٠ مليون متر مكعب من اليرموك ، ويشتمل المشروع الان على جميع هذه المخصصات .

اما المخصصات للمنطقة الاردنية فقد ارتكزت على اساس استقصاء دقيق لتصنيف الاراضي وعلى تقرير علمي لتقرير الحاجة المائية ، فقد وظفت الحكومة الاردنية شركتين امريكيتين معروفتين للهندسة لاجراء استقصاء كامل لمساحة ٩٤٣ ألف دونم من الاراضي في الاردن داخل الوادي وقد تبين من هذا الاستقصاء أن ٥٢٠ ألف دونم من أصل المجموع صالحة للزراعة ، وبعد التنقيص من هذا المجموع مساحة الاراضي التي ستأخذها الطرقات والحفریات والبيوت ووسائل التجهيف وخلافها وجد أن مجموع ما يلزم للحصول عليه لري هذه الاراضي يبلغ ٧٢٠ مليون متر مكعب بالسنة وتسد هذه الحاجة فان الاردن لا تحتاج فقط مياه اليرموك في وادي الاردن السفلى بل انها تحتاج كمية وافرة من المياه من القسم الاعلى من الوادي أيضا .

ونوضح هنا تقسيم المياه في رأى جونسون :

الارضى التى ستروى ١٠٠٠ دونم النسبة المئوية	حصنة المياه النسبة المئوية مليون م ^٣	البلد
٥٣ % ٤٩٠	٦٣٥ % ٨٢٩	الأردن
٢٥ % ٣٠	٣٥ % ٥٠	سوريا
لا شيء	لا شيء	لبنان
٤٦٥ % ٤١٦	٣٣ % ٤٢٧	المنطقة المحتلة
١٠٠ % ٩٣٦	١٠٠ % ١٣٠٦	المجموع

٤ - الاشراف

أن المشروع يقترح انشاء هيئة هندسية حيادية غير متحيزة مع مدير مراقب للاشراف على النظام المائى المتفق عليه بموجب هسلما المشروع .

وستقوم الهيئة الهندسية بمهمة يحددها المشروع فانها ستراقب التصميم الهندسية لمنشآت تحويل المياه واجهزة المشروع الاخرى التى تؤلف البرنامج الانمائى بكامله ويكون ذلك من اجل التاكيد من أن المنشآت واجهزة المشروع لا تكون غير متفقة مع تنفيذ الاتفاق حول تقسيم وتوزيع وتشغيل « نظام النهسر » بموجب المشروع المتفق عليه .

والهيئة الهندسية تعين مديرا للمياه تشتمل واجباته على مراقبة تسليم وسحب المياه وجميع تسهيلات الضبط والقياسات .

الفوائد التى يجنيها لبنان

ان مدى افادة الاراضى التى ستروى فى منطقة الحاصباتى بواسطة تخزين المياه وتسريحها للرى يجب أن ينتظر نتيجة الاستقصاء

الهندسي ثم المقررات بشأن بناء خزان كما ذكر قبلا . وعلى كل فقد احتفظ بكمية الـ ٣٥ مليون متر مكعب لهذه الغاية وهي واردة في المشروع بشكله الحالي لتأمين الري لمساحة نحو ٣٥ ألف دونم وان نفقات مثل هذا العمل قدرت بنحو ١٠ ملايين دولار .

وبالإضافة الى الفائدة المباشرة فان لبنان بمركز فريد للاستفادة من أية نفقات كبيرة تجري على نطاق واسع في الاردن خلال مرحلة البناء حيث قد تراوح هذه النفقات بين ١٥٠ مليونا و ٢٠٠ مليون دولار .

وبصفة كونه مركزا للتجارة والشحر للبلدان العربية المختصة فان لبنان سيحصد الفوائد الكثيرة خلال السنوات المقبلة من زيادة الانتاج وتوسع الحركة التي ستنتج مثل هذا المشروع الانمائي .

« المشروع ينظم العرب »

درست اللجنة الفنية العربية هذا المشروع الامريكي ، ولاحظت انه أهمل الحدود السياسية بين البلاد في حوض الاردن رؤافده ، وتنتج عن هذا الاهمال ثغرات ظهرت في المشروع .

١ - ان لبنان لن يستفيد من المشروع شيئا ، مع ان نهسر الحصباتي يقع في اراضييه ، وشمل المشروع انشاء سد على النهسر داخل لبنان بينما جعل المياه التي تخزن امامه لصالح اسرائيل ، في الوقت الذي يوجد للبنان في حوض النهر نفسه مساحة تصل الى ٨٧ ألف فدان صالحة للزراعة ولا ينقصها الا اعداد مياه الري لها من نهر الحصباتي . كما شمل المشروع انشاء محطة لتوليد القوى في تل حي بأراضي اسرائيل بينما جعلت قناة هذه المحطة وسدها على نهر الحصباتي بلبنان .

٢ - معظم المياه التي قدرها المشروع للاردن ستخزن في بحيرة طبرية التي تقع جميعها مع شواطئها في اسرائيل ، ومعنى هذا ان

الأردن ستكون تحت رحمة إسرائيل وحكومتها فيما يتعلق بخزن المياه التي تحتاج إليها .

٣ - يضمن المشروع لإسرائيل رى أكثر من مليون فدان ، في حين أن ما تستفيد منه الأراضي العربية لا يزيد على الأراضي الإسرائيلية إلا بعدة آلاف من الأفدنة ، في الوقت الذي تتدفق كميات المياه من منابع النهر في البلاد العربية .

« يخدم مصالح إسرائيل »

وفوق ملاحظات اللجنة الفنية العربية فإنها قررت أن مشروع « جونستون » يخدم في معظمه مصالح إسرائيل في الوقت الذي يعطل كثيرا من الأراضي العربية عن الزراعة .

وعلى الرغم من الفشل الذي صادفه المستر جونستون في زيارته الماضية للبلاد العربية وقوة تصميم العرب على رفضهم لمشروعه فإن أقطاب المستعمرين واليهود لم يكفوا عن اعلان رغبتهم وحرصهم على تحقيق المشروع لانهم يرون في تنفيذ مشروع جونستون ما يحقق لهم البقاء والحياة ويضمن لإسرائيل النمو والازدهار .

وقد كانت التصريحات التي القاها رجال القرب أدلة قاطعة على مؤامرة الصهيونية والاستعمار على العرب :

٤ - تصريح دالاس :

فقد تحدث المستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة في خطابه المشهور الذي القاه في ٢٦ أغسطس (آب) سنة ١٩٥٥ في واشنطن عن مشكلات الشرق الأوسط وأهمها مشكلة العلاقات العربية - الإسرائيلية وقال ان تنفيذ مشروع جونستون خطوة عملية نحو حل تلك المشكلات .

ب - تصريح ايدن :

لقى انطوني ايدن رئيس الوزارة البريطانية السابق خطابه المعروف عن شئون الشرق الاوسط يوم ٩ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٥٥ وتحدث فيه بصورة خاصة عن العلاقات العربية - الاسرائيلية قائلا :

« . . وانه ليؤسفني جدا أن الجهود المضنية التي كرسها المستر جونستون من الولايات المتحدة لاعداد مشروعات الرى لم يقبلها أولو الشأن مع أنها مشروعات يجب أن تقبل لانها في مصلحة الجميع اسرائيل والعرب على السواء ، ونحن على استعداد للمساعدة في هذا المجال أيضا » . .

ج - تصريح همرشولد :

وعند انعقاد دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة في خريف سنة ١٩٥٥ في نيويورك ألقى مستر داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة خطابا في الجمعية العمومية يوم ٢ أكتوبر (تشرين الاول) سنة ١٩٥٥ تحدث فيه عن قضية فلسطين والعلاقات بين العرب واسرائيل ، وقال ان تنفيذ مشروع جونستون هو علاج للمشكلات القائمة وحل للنزاع القائم بين العرب واليهود في فلسطين .

د - تصريح مدير وكالة الاغاثة :

ولا يخفى أن وكالة الأمم المتحدة لاغاثة اللاجئين وتشغيلهم ما فتئت منذ مباشرتها العمل في سنة ١٩٥٠ تسعى لايجاد حل لمشكلة اللاجئين على أساس تصفية قضية فلسطين واسكان اللاجئين خارج فلسطين أو تهجيرهم الى بلاد زائفة واقطار سحيقة . وعند انعقاد دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة ١٩٥٥ قدم المستر لأبويس المدير العام للوكالة تقريرا عن أعمالها الى اللجنة السياسية

التابعة للجمعية العمومية والقي خطابا في اجتماعها المنعقد يوم ١٤ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٥٥ تحدث فيه عن مشاريع الاسكان وما سماه بمشاريع « التاهيل » أي تاهيل اللاجئين للاعتماد على أنفسهم وانهاء مهمة اعاشتهم ومساعدتهم من جانب الامم المتحدة ، فقال ان تنفيذ مشروع استغلال مياه وادي نهر الاردن يساعد على حل المشكلات القائمة ويؤدي الى تحقيق اهداف التاهيل والاسكان .

مشروع جونسون وسيلة لتحقيق مطامع اسرائيل وخططها العسكرية في صحراء النقب وشبه جزيرة سيناء :

ترنو الصهيونية دائما الى السيطرة على الاراضي العربية الواقعة بين نهري النيل في مصر والفرات في العراق لانشاء دولتهم الكبرى العتيدة عليها واليهود أنفسهم لا يخفون هذا بل يعلنونه بصراحة وجلاء وهم يتوسلون الى تحقيقه بشتى الطرق ويسرون في سبيله معتمدين على تأييد الدول الاستعمارية لهم ، وقد كانت الخطوة الاولى التي خطاها اليهود والاستعمار هي انشاء اسرائيل التي يتخذون منها الان قاعدة كبرى للوثوب على الاقاليم العربية المجاورة وتوطيد اقدامهم فيها ، وهم الان يسعون الى تحقيق مشروع جواستون الذي يتيح لهم استغلال الاراضي العربية المتاخمة لصحراء النقب .

النقب :

تقع منطقة النقب في الجزء الجنوبي من فلسطين وتبلغ مساحته حوالي ٣٠٠٠.٠٠٠ فدان (١٢ مليون دونم) أي انها تبلغ حوالي نصف مساحة اراضي فلسطين .

ان صحراء النقب الطريق الطبيعي للانقضاض على سيناء والقاعدة الصالحة لتحقيق اغراض اخرى . فقد اتجت اسرائيل الى استغلال تلك الصحراء عسكريا واقتصاديا وزراعيا لان ذلك يقربهم من اهدافهم ويوطد اقدام دولتهم وقد واجه اليهود في سعيهم هذا

صعوبات عديدة أهمها الحاجة الى المياه لرى الاراضى الشاسعة وكون التربة مالحة فى كثير منها فأخذوا عينات عديدة من تربة صحراء النقب الى معهد الدراسات الزراعية الذى انشاء حاييم وايزمان من اموال التبرعات الامريكية فى مستعمرة رحبوت باسرائيل فظهر لهم بعد تحليلها انها تصبح صالحة للزراعة اذا توفر الماء وبذل اليهود الان جهودا كبيرة لتنفيذ مشروع جونستون لان تنفيذ ذلك المشروع سيتمكنهم من تحقيق اهدافهم الاقتصادية والزراعية والسياسية وخططهم العسكرية فى منطقة النقب التى تعتبر اليوم محط آمالهم ومصير الحياة والبقاء لدولتهم . ومنسند قيام الدولة اليهودية فى فلسطين واليهود يواصلون جهودهم لتحقيق برامجهم فى منطقة النقب فأنشأوا فيها عددا من المستعمرات تزرع اراضيها من المياه الجوفية وقاموا بدعاية لحمل اليهود فى الدول الاخرى على الهجرة الى اسرائيل وكان اخر ما قام به اليهود فى هذا الصدد تحويلهم مياه نهر جريشه من يافا - بانابيب ضخمة الى اراضى النقب وقد بلغت تكاليف هذا المشروع ٤٥ مليون جنيهه دفعت امريكا ٤٠ مليون جنيهه منها .

خطة اليهود العسكرية :

واليهود خطط عسكرية يعتزمون تطبيقها فى منطقة النقب لاتقل خطرا عن اهدافهم الاقتصادية والسياسية فيها وهى موجهة الى مصر وسائر الاقطار العربية لقد أنشأ اليهود طريقا عسكريا معبدا على طول الحدود من بشر السبع حتى خليج العقبة وعندما افتتحوا هذا الطريق فى خريف العام الماضى وصفه خطباءؤهم بأنه السد العظيم الذى يقف فى وجه القوات المصرية ، كما أنه باب للزحف اليهودى العتيد .

لقد انشأت اسرائيل خطا جديدا من بشر سبع الى خليج العقبة لاغراض عسكرية ولنقل المؤن والبتروول وفى نفس الوقت يحشد

اليهود القسم الاكبر من قواتهم العسكرية في منطقة النقب وينشئون قري محصنة على طول الحدود لتكون قلاعاً عسكرية للدفاع وقد أعدت للهجوم وخصصت الوكالة اليهودية التي لا تزال تشرف على أعمال التهجير والاسكان نحو ٦٠٪ من ميزانيتها السنوية لإنشاء القرى المحصنة العسكرية التي هي بمثابة القلاع على طول الحدود.

وقد صرح حاييم لاسكوف، رئيس هيئة أركان حرب الجيش الاسرائيلي بأن اسرائيل تنوي إنشاء مدينة عسكرية في النقب وسيضم المركز الجديد الطلبات العسكرية وتحيط بها منطقة تدريب .

الموقف العربي

أما الدول العربية فقد كان موقفها منطوياً على معارضة مشروع جونستون وإن كانت أثرت اتباع الطرق الدبلوماسية وبالانساب السياسية وفقاً للأصول في معالجتها لهذا الموضوع الخطير وفي مباحثاتها بشأنه مع المستو جونستون وممثلي الدول العربية .

وقد نشرت الصحف اللبنانية بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ تصريحاً لسليم لحود وزير خارجية لبنان أدلى به على إثر اجتماع اللجنة السياسية للدول العربية جاء فيه ما يلي : -

« درس ممثلو الدول صاحبة الشأن الاردن وسورية ولبنان ومصر المشروع لاستغلال مياه الاردن وروافده الذي انتهت اليه مباحثات اللجنة الفنية العربية فتبين أنه رغم الجهشود التي بذلت لم تنزل هناك نقطة هامة في حاجة الى المزيد من الدرس . لذلك رأى تكليف الخبراء الاستمرار في المهمة التي عهد اليهم بها حتى يستقر الرأي على ما يحقق المصلحة العربية .

وقد أبلغ هذا القرار الى المستر جونستون بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٥ .

مؤتمر الخريجين عام ١٩٥٥

١ - درس مؤتمر الخريجين العرب في اجتماعه المنعقد في مدينة القدس في ١٧ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٥ مشروع جونسون واتخذ المقررات التالية بناء على تقرير قلمته لجنة فلسطين المنبثقة عنه :-

١ - أن مشروع جونسون يرتبط ارتباطا وثيقا بالقضية الفلسطينية بحيث يشر تنفيذه القضية الفلسطينية برمتها .

٢ - أن تنفيذ المشروع يضمن اعتراف العرب بحق اليهود في مياه عربية بحتة في مياه بانياس والخاصباني واليرموك مما ينتج عنه تعذر أية محاولة من جانب سوريا ولبنان أو الاردن لمنع تسير نهر بانياس والخاصباني واليرموك على الترتيب الى اسرائيل .

٣ - أن تنفيذ المشروع يعنى الاعتراف بحدود ثابتة لدولة اليهود مما يؤدي الى الاعتراف الرسمي بقيام هذه الدولة في ارض العرب المحتلة .

٤ - أن تنفيذ المشروع تحت اشراف دولة يضع مقدرات العرب في وادي الاردن - تحت سلطة أجنبية تحد من سيادة العرب على الوادي .

٥ - أن دوام اسالة الميساه المقررة من بحيرة طبرية يتوقف على حسن نية اليهود مما يجعل الاقتصاد الاردني تحت رحمة نوايا العدو وليس لهذا الاعتماد ما يبرره .

ب - جماعة الكفاح لتحرير الشعوب :

وعقد جماعة الكفاح لتحرير الشعوب الاسلامية اجتماعا في القاهرة في ٢٠ سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٥ درست خلاله مشروع جونسون فقررت رفضه ومطالبة الدول العربية بعدم التعاون على

أساسه وباعداد مشروع عربي خاص لاستغلال المياه العربية لصالح
الامة العربية واقطارها فحسب ورفعت الجماعة مذكرات بهذا
الخصوص الى جميع الحكومات العربية

ج - الاحزاب اللبنانية :

وعنيت الاحزاب اللبنانية على اختلافها بمشروع جونسون
فنشرت الدراسات والبيانات عن المشروع وحذرت فيها الشعوب
من الاخطار والاضرار التي ينطوى عليها المشروع المذكور وعقدت
الاحزاب اللبنانية مؤتمرا في شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٥
قررت فيه بالاجماع رفض المشروع وتحذير الدول العربية منه
بالنظر لما ينطوى عليه من اخطار واضرار فادحية تصيب العرب
وقضية فلسطين في الصميم .

د - مؤتمر الشباب الفلسطيني بالقاهرة :

وعقد الشباب الفلسطيني في القاهرة مؤتمرا في ٢٩ نوفمبر
(تشرين الثاني) سنة ١٩٥٥ عرض خلاله مشروع جونسون واتخذ
بشأنه القرار التالي : -

« رفض المشاريع الاستعمارية كالتوطين والاسكان ومشروع
جونسون وغيرها من المشاريع الاستعمارية التي يراد بها تصفية
قضية فلسطين » .

قرارات اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية

يرفض مشروع جونسون

ونشرت جريدة الجهاد التي تصدر في القدس في عددها ٩٧٢
الصادر بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٥ ان اللجنة السياسية المنعقدة في عمان
بتاريخ ٢٧/١٠/٥٣ والتي حضرها رؤساء حكومات العراق ولبنان

والاردن والمندوبون الآخرون للدول العربية أصدرت القرار التالي
بالإجماع وهذا نصه : -

قرار ٧/ توصي اللجنة السياسية بأن ترفض الدول العربية
الشقيقة الثلاث والتي لها مصالح مشتركة في مياه حوض الأردن
منابعه وروافده رفضاً باتاً البحث في أي مشروع لاستثمار مياه
هذا النهر مع العدو إسرائيل وأن يفهم هذا القرار بكل وضوح
وجلاء للدول العربية المعنية بالامر .

مشروع جونستون في الصحافة الإسرائيلية :

نشرت صحيفة جيروساليم بوست بتاريخ ١٣/٨/٥٦ تقريراً
خاصاً يتضمن دراسة فنية وسياسية عن مشروع جونستون
جاء فيه :

تردد في بعض الأوساط العربية المطلعة أن هناك فكرة ترمى إلى
تأميم البترول في البلاد العربية على أن ينشأ صندوق مستقل تتولى
الدول العربية بواسطته تنفيذ مشروع جونستون دون مساعدة
من أمريكا أو أي دولة أجنبية أخرى وذلك بعد وضع مشروع موحد
لاستثمار مياه نهر الأردن يتفق عليه جميع الأطراف . وقد وضعت
الدوائر اللبنانية المسؤولة مسدرة عن مشروع جونستون نوردها
فيما يلي : -

مشروعات استثمار مياه الأردن وروافده قبل مشروع جونستون
منها امتياز روتنبورغ لتوليد الكهرباء الممنوح سنة ١٩٢١ لمدة
٧٠ سنة ومشروع لودر سنة ١٩٤٦ الذي يلغى مشروع روتنبورغ
ويرمى إلى تحويل وحفر قناة من البحر قرب حيفا إلى البحر الميت
لتوليد الكهرباء ثم مشروع هانيز في نفس السنة لاستغلال المياه
الجوفية في الفورودفعها بالقوى الكهربائية المتولدة من مياه الحاصباتي
وبانياس في قناة تسير نحو الجليل وتنحدر إلى أقصى الجنوب .

وتحويل نصف مياه اليرموك الى طبريا حتى لا تجف وتوليد الكهرباء
من قناة بحرية تصب جنوب طبرية .

مناقشة مشروع جونستون :

جاء المشروع بكتاب شركة شاس ماين الأمريكية الصنادير في
أغسطس (آب) ١٩٥٤ وأهم النقاط التي جاءت به هي : -

١ - بناء سد في نقطة المقارن على اليرموك ارتفاعه ٥٨ مترا وسعته
٧٣ مليون متر مكعب لتخزين قسم من مياه اليرموك وبناء قناة من
سد المقارن الى سد للتخزين يبنى في العديسية حيث يدخل قسم
من المياه الى قناة الفور الشرقية طولها ١٢٠ كيلو مترا استيعاب ١.٩
متر مكعب لارواء الاراضي الاردنية حتى الطرف الشمالي للبحر الميت
ويحول قسم اخر من المياه البالغ حوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب الى
طبرية .

٢ - بناء قناة لتحويل مياه الاردن ابتداء من الحاصباني وبانياس
ودان بالاضافة الى ينابيع الحولة العليا تتجه نحو الغرب لتروى
الجليل طولها ١٢٠ كيلو مترا واستيعابها ١٤ متر مكعب في الثانية .

٣ - بناء قناة جنوب بحيرة طبرية بمجارات الفور العربي تمتد
الى الطرف الشمالي للبحر الميت طول ١٠٠ كيلو متر استيعاب ١٣
مليون متر مكعب في الثانية ويكون تقسيم المياه كما يلي :

الاردن ٨٢٩ مليون متر مكعب لرى ٤٩٠ ألف دونم .

سورية ٥٠ مليون متر مكعب لرى ٣٠ ألف دونم .

اسرائيل ٤٢٧ مليون متر مكعب لرى ٤١٦ ألف دونم دون ذكر
أى نصيب للبنان .

المشروع العربي المضاد وموقف جونستون منه :

حرض العرب على مبدأين الاول انتفاع العرب بمياههم لصالح

الزراعة العربية في بلادهم في أحواضها مع الافادة بما يمكن توليده من الطاقة الكهربائية منها . الثاني عدم تمكين اسرائيل من استغلال المياه خارج حوض الاردن وروافده كنقل مياه الحاصباني وبانياس الى الجليل والبطوف والتعب الامر الذي يزيد في امكانياتها الزراعية والصناعية واستيعاب المهاجرين اليهود ثم ما يترتب على ذلك من زيادة ملوحة مياه طبرية الضارة بمياه رى الاردن . ويتلخص الموقف فيما يلي :-

١ - اليرموك :

١ - يطالب المشروع العربي ببناء سد في المقارن لخزن مياه اليرموك للرى وتوليد الكهرباء لصالح الاردن وسورية حسب اتفاق ٥٣/١/٤ السوري الاردني ارتفاعه ١٧٤ مترا سعته ٣٦٠ متر مكعب . ويرى جونسون الاكتفاء بارتفاع ١٢٦ متر وسعته ٣٠٠ مليون متر مكعب من تخزين الفائض المياه البالغ ٧٠ مليون متر مكعب في طبرية التي تذهب هسرا واذا كانت الطاقة الكهربائية المطلوبة سوف تزيد عن ٢٥ مليون كيلووات الا انها سوف تكلف ٢٥ مليون دولار غير ان جونسون لم يمانع بزيادة الخزان بشرط ان تكون نفقات الزيادة على حساب الجانب العربي - كتاب جونسون لوزير الخارجية المصرية بالتيابة بتاريخ ١٥/٩/١٩٥٥ وتوصى اللجنة العربية بتصميم الخزان على اساس سعته ٤٦٠ مليون متر مكعب على ان يساهم الجانب الامريكي بسعة ٣٠٠ مليون متر مكعب والباقي يؤمنه العرب .

ب - يرى العرب تخزين الفائض من سد اليرموك في ارض عربية لتكون في مأمن من عبث اسرائيل ويرى جونسون تخزينها في طبرية لافضليتها من الناحية الطبيعية والناحية الاقتصادية ويؤكد اعادة المياه الاردنية الى الاردن باشراف الرقيب وهكذا يكون تخزين ٣٠٠ مليون متر مكعب في المقارن و ٣٠٠ مليون متر مكعب في طبرية.

وقد وافق على ارجاء البت بهذا الشأن الى ٥ سنوات لدراسة امكان التخزين في ارض عربية وراى الجانب العربى عند التقييد بمبدأ التخزين في طبرية وتوصى اللجنة العربية بارجاء البت الى ٥ سنوات .

ج - يرى العرب بناء سد تحويل عند العدسية لتحويل مياه اليرموك الى قناة الفور الشرقية والجانبان متفقان على بناء السد اما الجانب العربى فيرى عدم التقييد بالتحويل الى طبرية .

٢ - الحاصبانى :

يرى العرب بناء سد على الحاصبانى سعته ٣٥ مليون متر مكعب يروى ٣٥ الف دونم يتكلف ١٢ مليون و ٦٠٠ الف دولار وافق عليه جونستون واقامة محطة كهرباء فى قرية بخر فى لبنان تولد حوالى ١٢٠ الف كيلووات ويتكلف ١١ مليون دولار كان مشروع جونستون يقيمها فى تل حى باسرائيل .

٢ - توزيع المياه :

اتفق الجانبان على أن يكون لسوريا ١٣٢ مليون متر مكعب ٢٠ من بايناس مع ٢٢ من الاردن العلوى مع ٩٠ من اليرموك ولبنان ٣٥ ويرى جونستون الاكتفاء للاردن بـ ٧٢ مليون ٢٤٣ من الادوية والابار مع ٣٧٧ من اليرموك مع ١٠٠ من اليرموك منها ١٥ من الينابيع المالحة وكانت حصته من المياه المالحة ٣٠ مليوناً فى المشروع الاصلى .

ويرى جونستون أن تعطى اسرائيل ٥٦٥ مليون متر مكعب بينما لم يوافق الجانب العربى على أكثر من ٥٥ مليون متر مكعب .

وتوصى اللجنة العربية أن تكون حصة الاردن من طبرية ١٦٠ مليون متر مكعب بالإضافة الى مواردها الأخرى على أن يعطى الاردن ٢٥ مليون متر مكعب الى مثلث اليرموك .

د. موضوع الجدول الآتي توزيع تقسيم المياه : -

البلد	حصة المياه		الأرض التي ستروى	
	مليون ٢	النسبة المئوية	الف دونم	النسبة المئوية
الأردن	٢٧٥	٦٨ %	٤٩٠	٥٦ %
سوريا	١٣٢	٩ %	١١٩	١٤ %
لبنان	٣٥	٣ %	٣٥	٤ %
المنطقة المحتلة	٢٨٧	٢٠ %	٢٣٤	٢٦ %
المجموع	١٤٢٩	١٠٠ %	٨٧٨	١٠٠ %

٤ - الإشراف العربي :

تشمل الرقابة في مشروع جونسون نهر الأردن وروافده ويصر الجانب العربي على اقتصار الرقابة على المنشآت المشتركة وعلى عملية التوزيع في مواقع حدها الجانب العربي دون حق الرقابة على المياه الداخلية وقد وافق جونسون على هذه الشروط .

٥ - استعمال المياه :

يطلب الجانب العربي عدم استعمال المياه في غير أحواضها منها لإسرائيل من جرها إلى الجنوب والنقب وصرح جونسون بعدم إمكان حمل إسرائيل على هذا الحصر وتوصي اللجنة العربية بالتمسك بالموقف العربي .

٦ - التمويل :

يقتصر حسب مشروع جونسون على منشآت الري ٣٢ مليون و ٦٥٠ ألف دولار لسد اليرموك سعته ٣٠٠ مليون متر مكعب وكانت محددة قبلاً بـ ٢١ مليون وسمائة ألف - أما توليد الكهرباء فلا

التمويل الامريكى الا محطة البطيحة قوة ٥٠ كيلوات ومحطة الكهرباء
تفتح المياه لرى اراضى الاردن على قناة الفور غير ان جونستون وعد
بوساطة امريكا لحصول الاردن على قروض لتمويل محطة كهرباء
سد اليرموك - كتاب جونستون لوزير الخارجية المصرية بالنيابة
١٩٥٥/٦/١٥ .

٧ - مراحل التنفيذ :

يضع جونستون وجوب البدء بالاعمال العائدة للاراضى الاسرائيلية
فى المراحل الاولى من التنفيذ ويترك المراحل التالية للاراضى العربية
بينما يرى العرب البدء بالقيام بالاعمال داخل بلادهم العربية

المشروع العربى المستقل :

درست اللجنة العربية مشروعا مستقلا عن مشروع جونستون
يناه على طلب وزراء الخارجية العرب وفيما يلى نتائج دراستها :

الاستثمار الكلى لليرموك للرى والكهرباء :

انشاء سد تخزين فى المقارن وسد فى المخيخه بدلا من العدسية
بسبب وقوع العدسية ضمن المنطقة المجردة والاستغناء عن التحويل
لبحيرية طبرية وقناة جر المياه من طبرية الى الفور الغربى واقامة
منشآت للانتفاع من مياه الحمة المقدرة كميتها ب ٩٠ مليون متر
مكعب ويتوقع عندئذ ان يقوم اليهود باستثمار كافة مياه الاردن اذا
لم تتخذ اجراءات مضادة ويخسر الاردن ١٠٠ مليون متر مكعب
حسب مقترحات جونستون و ١٦٠ مليون متر مكعب حسب مطالب
العرب كما يخسر ٦٠ مليون متر مكعب من فائض خزان المقارن التى
يمكن تخزينها فى طبرية وتقدر النفقات ب ١٢٠ مليون دولار يجب
تأمينها وبذا يمنع تحكم اليهود فى المياه العربية وعدم تعديل ملوحة
مياه طبرية لصالح اليهود واستيعاد الرقابة على مصادر المياه
العربية .

استثمار مياه الحاصباتى وبانياس :

١ - انشاء سد على الحاصباتى لرى الاراضى اللبنانية وتوليد قوى كهربائية وتحويل الفائض وقدره ٥٠ مليون متر مكعب الى وادى الليطاني وتقدر التكاليف بـ ١٥ مليون دولار .

ب - رى الاراضى السورية بمياه بانياس وتحويل الفائض ٦٠ مليون متر مكعب الى الاراضى اللبنانية وتقدر التكاليف بـ ٣٥ مليون دولار .

وتجدر الاشارة الى أن استثمار مياه الحاصباتى ومياه نهر بانياس فى المشروع العربى المستقل يفيد لبنان بالدرجة الاولى لانه لا يوجد بالقرب من الحدود اراض كافية فى سورية لاستكمال كامل مياه بانياس .

مشروع قناة الفور الشرقية

جاء هذا المشروع كتعديل لمشروع اليرموك الاردنى وذلك نتيجة للدراسات التى قام بها المستر سيمانسكى خبير الاراضى والمياه الموفد الى حكومة الاردن من قبل منظمة التفذية والزراعة الدولية حيث اعد تقرير مشروع قناة الفور الشرقية لوزارة الاقتصاد الاردنية فى ١٢ يولية « تموز » ١٩٥٦ ويقوم المشروع على تحويل قسم من مياه اليرموك بماخذ جانبي ضمن الاراضى الاردنية قرب موقع العدسية فى قناة لفور الشرقية لمسافة حوالى ٦٠ كيلو مترا ويهدف للمشروع الى رى حوالى ١٢٠.٠٠٠ دونم فى القسم الشمالى من ضفة الفور الشرقى ، واستثمارها زراعيًا لانتاج محاصيل تساعد على انماء الاقتصاد الاردنى وشفيل الايدى العاملة بتكاليف قدرها ٥٠ مليون دينار حيث يعطى دخلا سنويًا طبقا للنمط المقترح حوالى ٢٥ مليون دينار وعائدات مالية مباشرة بحوالى ٥٠٠.٠٠٠ دينار وجدير بالذكر ان اهم المميزات بالمشروع هي : -

١ - لايتعارض المشروع مع اى مشروع عام يهتدف الى استثمار اراضى الفور الاردنى بل يعتبر خطوة عملية فى سبيل انجاح اى مشروع يليه . والمشروع فى الواقع صورة مكبرة لما قام به الرومان

قبل الفى عام عندما غيروا مجرى نهر اليرموك بواسطة قناة تحويلية قرب العدسية لرى المنطقة الشمالية من القور الاردنى .

٢ - يعتبر مشروع قناة القور الشرقية هذا مرحلة اولى من مشروع اليرموك الكبير السورى الاردنى او أى مشروع آخر اقترح لاستثمار مياه الوادى .

٣ - لا يدخل هذا المشروع المنطقة المجردة من السلاح اذ تقع جميع اجزائه داخل الاراضى الاردنية .

٤ - لاثير المشروع اية مشاكل قضائية من ناحية حقوق المياه فى نهر اليرموك اذ يقوم المشروع على تحويل قسم من مياه النهر داخل الاراضى الاردنية وبكمية لا تتعدى الـ ٢٠٠ مليون متر مكعب بالسنة والتي ذكرها الخبير القضائى فى هيئة الامم المستر سيفيت فى تقريره « الاوجه القضائية لمشروع استثمار مياه وادى الاردن »

٥ - يعتبر تنفيذ هذا المشروع ضرورة اقتصادية بالنسبة للاردن لكى تستفيد من المياه التى تضيع سدى فى البحر الميت .

الناحية السياسية من مشروع جونستون وموقف البسلامد العربية منه :

يؤخذ على المشروع انه يرمى الى توطين اللاجئين بفية تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية وانه يؤدى بالنتيجة حال الموافقة عليه الى علاقات مع اسرائيل .

وفى اجتماع وزراء خارجية العرب فى القاهرة فى اكتوبر تشرين الثانى سنة ١٩٥٥ تبودلت وجهات النظر بين محبذ للمشروع العربى ومعارض له ووقف لبنان موقفا منسجما مع قرار البرلمان اللبنانى فى ١٩٥٥/٧/٢٦ الذى يدعو الى عدم التنازل عن أى قطرة من مياه الحاصباني او الدخول فى مفاوضات ترمى الى توزيع هذه المياه كما تدعو الى الانتفاع بمياهه لمصلحة اللبنانيين ويطلب رصد الاعتمادات لهذه الغاية وابلاغ ذلك الى جونستون وكان البرلمان قد اتخذ قرارا

م سابقا بتاريخ ١٤/٢/١٩٥٥ بالتعنى على الحكومة باتخاذ جميع التدابير المادية والفنية لاستثمار مياه الحاصباتى لمصلحة لبنان القومية .

اما الجانب الامريكى « جونستون » فيقول ان الغاية من المشروع هى رفع مستوى المعيشة فى منطقة لها اهميتها الاستراتيجية وتخفيف الضائقة عن اللاجئين دون ان يؤثر ذلك على حقهم فى العودة الى التعويض عليهم .

ويضيف ان الولايات المتحدة لاترغب فى فرض اية خطة على اى جانب وان قبوله من جانب العرب واسرائيل ليعنى ان هناك تفاهما سياسيا بينهما وان المشروع هو فوق الخلاف واكد خاوه من ابة علاقة بالمشكلة السياسية .

وفى اجتماع القاهرة تم الاتفاق على اتخاذ قرار لاينطوى على رفض المشروع الموحد ولا على قبوله يبلغ الى جونستون مع كتاب شكر على جهوده وجهود معاونيه والخبراء العرب وقد جاء فى القرار المشار اليه انه رغم الجهود التى بذلت لم تزل هناك نقط هامة فى حاجة الى المزيد من الدراسة . لذلك رؤى تكليف الخبراء الاستمرار فى المهمة التى عهد بها اليهم حتى يستقر الراى على ما يحقق المصلحة العربية .

موقف اسرائيل :

تزعى ان مشروع شاس ماين خاطيء وان كمية المياه فى اليرموك والاردن هى اكثر مما هو مقدر بالتالى فان نصيبها يجب ان يكون اوفر مما اعطى لها وتعبير على ان تكون حصتها مقطوعة وليس على اساس نسبى وهى تدخل فى مشروعها مياه الليطانى بين المياه الاقليمية التى يتناولها المشروع وتصر على حقها المطلق بالتصرف فى المياه التى تقع من نصيبها وتهدد بتحويل مجرى الاردن فى حالة عدم الوصول الى حل .

وضع اسرائيل الاقتصادى :

مشكلة السكان : لم تتجاوز مساحة فلسطين في عهد الانتداب البريطانى عشرة الاف ميل مربع وقد أعطى مشروع التقسيم الذى اقرته الامم المتحدة عام ١٩٤٧ اكثر من نصف المساحة الى اقل من نصف السكان الذين كانوا يملكون اقل من عشر الارض وهم يهود فلسطين وقتئذ . وتملك اسرائيل اليوم اكثر من المساحة التى اقرها مشروع التقسيم نتيجة للحرب والهدنة الاخيرة بين الدول العربية واسرائيل . وتبلغ مساحة اسرائيل فى الوقت الحاضر حوالى ١١,٧ الف كيلو متر مربع بزيادة قدرها ٢٥٠٠ كيلو متر مربع تقريبا عن المساحة التى حددها لها مشروع التقسيم وتكون منطقة النقب نصف تلك المساحة وهى منطقة صحراوية اثبتت الدراسات العلمية عدم صلاحيتها للاستثمار الزراعى المنتج .

وتعانى اسرائيل منذ نشأتها مشكلة ازدياد السكان والواقع أن تدفق المهاجرين الجدد على هذه الدولة الصغيرة خلق لها مشاكل مردها طبيعة البلاد وعجزها عن احتفال هذه النسبة الكثيفة من السكان ، ففلسطين ليست صغيرة فحسب وانما فقيرة من حيث الموارد المختلفة ونظرا لارتفاع نسبة الهجرة خاصة فى السنوات الاولى التى اعقبت قيام تلك الدولة اللقيطة كثرت التفتقات مما كان له اثره السئ فى حياة اسرائيل الاقتصادية .

قد يقول البعض أن تلك الدولة المزعومة تملك معظم الاراضى الخصبة فى فلسطين ولكن نصفها مازال صحراويا حتى الان والايدي العاملة الجديدة تنقصها الخبرة والبراعة كما أن مشاريع صحراء النقب تحتاج الى مقادير كبيرة من الميانه التى لايمكن توفيرها بسهولة وتعتبر مفامرة قد يكون نتيجتها الفشل .

واذا كانت مشكلة زيادة السكان التى تواجهها اسرائيل مشكلة لها خطورتها فان الاكثر خطرا من ذلك هو ان هؤلاء السكان يمثلون

عقليات مختلفة وثقافات متباينة لامجال للتوفيق بينها ، وان على اسرائيل ان تجد العمل الملائم لهؤلاء السكان وبالاخص اولئك المهاجرين اللذين وفدوا عليها من معسكرات الاعتقال الاوربية وهم في حالة سيئة من الناحيتين الاخلاقية والصحية فقد كان هؤلاء يتوقعون ارضاً طيبة تدر عليهم الخيرات فاذا بهم لا يجدون المأوى والعمل بل ويجدون حرباً اقوياء يقفون لهم بالمرصاد ازاء اعتداءاتهم ويردونهم على اعقابهم خاسرين .

الاقتصاد الاسرائيلي : يصطبغ الاقتصاد الاسرائيلي بصفة خاصة نظراً للعوامل المتباينة الاتي ذكرها التي تؤثر فيه : -

١ - منذ قيام دولة اسرائيل لا يزال الاقتصاد الاسرائيلي خاضعاً للاحتياجات الحربية في جميع نواحيه وتبتلع هذه الاحتياجات جزءاً كبيراً من الدخل الوطني بما في ذلك القروض الاجنبية والجيادات والهبات والعطايا والصدقات .

٢ - الاقتصاد الاسرائيلي مازال قائماً على استيراد رؤوس الاموال من الخارج لسد حاجات السكان وتكاليف الهجرة .

٣ - يعاني الاقتصاد الاسرائيلي تضخماً نقدياً يرافقه ارتفاع فاحش في الاسعار وتكاليف المعيشة بالرغم من شدة المراقبة .

ليس من شأن هذه العوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي العاجل في اسرائيل ورغم ذلك فانها لم تقم للان وزناً لهذا الاستقرار بل وضعته في المرتبة الثانية . والسبب في ذلك ان الهدف المفضل على الاستقرار الاقتصادي هو التوسع وهو شرط سابق لتحقيق الاستقرار نفسه ، وتعتقد اسرائيل ان في استطاعتها اجتياز مرحلة القلق الاقتصادي بتحميل الصهيونية العالمية والدول الاستعمارية اعباء الهجرة الصهيونية ونفقات استيعابها في اسرائيل وتقييسه الاستيراد والاستهلاك بقيود حازمة لتوفير اكبر قسط من دخلها الوطني للتصنيع والاستعداد العسكري .

ويقدر بعض رجال الاقتصاد والمال العالمين الانهيار الاقتصادي

- القريب لاسرائيل ويبنى هؤلاء رأيهم على الحجج الآتية :
- ١ - ضيق رقعة دولة اسرائيل وحاجتها الى المواد الأولية
 - ٢ - اعتماد اسرائيل على الهبات والقروض المختلفة
 - ٣ - الخلل الفادح في ميزان اسرائيل التجارى .

الاهداف الاقتصادية للمؤامرة :

ونخرج من هذا بحقائق كثيرة فالمشروع الذى تريد تلك الدولة المزعومة أن تنفذه يقطع لها من مياه نهر الاردن ١٨٠ مليون متر مكعب سنويا لتروى بها صحراء قاحلة مساحتها ٣ ملايين فدان تصبح بعدها صالحة للزراعة - وقد قرر ذلك معهد الدراسات الزراعية الاسرائيلى الذى انشأه حاييم وايزمان بامسوال التبرعات الامريكية في مستعمرة « رحبوت » .

ومعنى ذلك أن تضاف الى اسرائيل في مدى عشر سنوات أو خمس عشرة سنة على الاكثر وهى فترة تنفيذ المؤامرة - ثلاثة ملايين فدان صالحة للزراعة أى ما يوازى نصف مساحة فلسطين ، بحيث تصلح لاستقبال اربعة ملايين يهودى ، وبذلك يزيد عدد سكان اسرائيل الى ستة ملايين نسمة .

كل ذلك على حساب ضحايا فلسطين وعلى حساب الاردن والاقليم الشمالى ولبنان لان تنفيذه معناه اعتراف العرب بحق اليهود فى مياه عربية بحتة هى مياه بانياس والخاصباني واليرموك وفوق ذلك فان تنفيذ المشروع تحت اشراف دولى يضع امكانيات العرب فى وادى الاردن تحت سلطة اجنبية ثم أن تسيير المياه المقررة من بحيرة طبرية يتوقف على حسن نية اليهود التى يعرفها العرب جيدا وظهرت واضحة فى ليلة ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٥٦ حينما هاجمت قوات اسرائيل الجمهورية العربية المتحدة ، وهذا يجعل الاقتصاد الاردنى تحت رحمة هذه الحفنة من العصابات الصهيونية .

الاهداف العسكرية :

هذا من الناحية الاقتصادية ولكن مطامع اسرائيل التوسعية ذهبت الى حد بعيد ان العصابات الصهيونية قد وضعت في اعتبارها اعداد صحراء النقب عسكريا لتوجه منها هجوما واعتداءاتها المتكررة على الدول العربية .

ويجب ان نضع امام أعيننا الحقائق الآتية : -

● انشأ اليهود طريقا عسكريا معبدا على طول الحدود حتى خليج العقبة وزعموا عند افتتاحه انه باب الزحف اليهودي العتيد .
● انشأت العصابات الصهيونية خطا من بير سبع الى خليج العقبة لافراض عسكرية ولنقل المؤن والبترون كما خصصت الوكالة اليهودية ٦٠٪ من ميزانيتها السنوية لإنشاء القرى العسكرية على طول الحدود ونضيف الى ذلك تصريح حايم لاسكوف رئيس هيئة اركان حرب الجيش الاسرائيلي : ان اسرائيل تنوى إنشاء مدينتي عسكرية في النقب ، هذا هو مشروع جونستون الذي رفضه العرب وتحست له اسرائيل كما تحست له دول الاستعمار .

مرحلة عجزت عنها اسرائيل :

ولا يظن القارىء ان اسرائيل باقدامها على تنفيذ هذه المرحلة التي كلفتها حتى الان ما يقرب من ٥٠ مليوناً من الدولارات قد نجحت في تحويل مجرى النهر فعلا ، لانه لا يزال هناك مرحلة هامة عجزت اسرائيل حتى الان عن القيام بها ، وهي توصيل هذه الانفاق بالنهر فعلا عند بحيرة الحولة .

المنطقة الحرام :

فهذه الوصلة الباقية التي يبلغ طولها حوالي كيلو متر تقع في المنطقة الحرام بين الجيش الاول في الاقليم السوري والقسوات الاسرائيلية على هذه الحدود . وبدون هذه الوصلة لن تستطيع

اسرائيل ان تحصل على قطرة واحدة من مياه النهر .

وقد حاولت اسرائيل عدة مرات خلال السنوات القليلة الماضية ان تتم هذه الوصلة تحت حماية قواتها العسكرية ولكن كل محاولاتها باءت بالفشل وتصدت لها قوات الجيش الاول ومدفعيته واحبطت هذه المحاولات حتى الان .

ولكن اسرائيل لا زالت تنفق على المشروع بسخاء بل انها بدأت فعلا في القيام بالمرحلة الثانية من المشروع وهي مد الانابيب الضخمة من شرقى تل ابيب في فرعين :

الفرع الاول بحذاء الساحل وفي نيتها ان تنهى هذا الخط بالقرب من غزة حتى تستطيع رى كل المستعمرات الصهيونية شرقى قطاع غزة .

والفرع الثانى سيمتد من شرق تل ابيب مارا بالغالوجا ويصل الى بير سبع عاصمة النقب .

والنقب ايضا :

وفي نية اسرائيل بعد اكمال هذه المرحلة ان تقوم بالمرحلة الثالثة وهي مد هذه المياه حتى تصل الى العوجة في النقب الجنوبى . وقد تمتد هذه الانابيب فيما بعد حتى تروى اراضى النقب الجنوبية شمالى ايلات .

ان اقدام اسرائيل على تنفيذ هذه المراحل وانفاقها هذه المبالغ الطائلة بعد ان جمعت لهذا المشروع من بيع سسنداتها في الولايات المتحدة ما يقرب من ١٤٠ مليون دولار يعنى انها لم تفقد الامل في توصيل هذه المجارى والانفاق بمجرى النهر وانها مقدمة بلا أدنى شك على تنفيذ هذه الوصلة في الوقت الملائم لها .

وقد كشفت الجمهورية العربية المتحدة عن المؤامرة التى كانت تحاك بلبيل لوضع العالم امام الامر الواقع وتحويل مجرى نهر الاردن الى اراضى اسرائيل فسلطت الاضواء بذلك على عمل من اعمال السطو الدولى قل ان يكون له نظير .

وبجانب الحجج الواقعية والسياسية العديدة التي تساند موقف العرب من هذه المسألة فإن القانون الدولي العام يقف بدوره الى جوار العرب مساندا ايادهم في اعتراضهم وممانعتهم فيما تقوم به اسرائيل من الانفراد بتحويل مجرى نهر ينبع من الاراضي العربية ويسير في أرض أكثر من دولة عربية واحدة قبل أن يمر باسرائيل .

ذلك ان القانون الدولي العام قد نشأ فيه فرع هام خاص بالانهار الدولية - وهي التي تمر في اقليم أكثر من دولة او تتأخمها أكثر من دولة - وقد أصبحت الان لهذا الفرع من القانون الدولي العام قواعد واسخة واحكام متفق عليها يقرها الفقه وتطبقها الجهات القضائية الدولية .

ويكفي ان نشير الى صيغة القاعدة التي تهمنا في هذا المجال كما اقرها المؤتمر السابع والاربعون لجمعية القانون لدولي المنعقد في دبروفنك « يوجوسلافيا » في سنة ١٩٥٧ فقد قرر ذلك المؤتمر انه : « مع كون النهر الدولي في جزئه الذي يمر باقليم الدولة خاضعا لسيادة هذه الاخيرة ، الا انه يتحتم على الدولة ان تستعمل سيادتها على النهر بطريقة تراعى فيها آثار ذلك الاستعمال على الدول الاخرى التي يجري فيها النهر .

« وتعتبر الدولة مسئولة طبقا للقانون الدولي عن كافة الاعمال الخاصة او العامة التي من شأنها تغيير النظام القائم للنهر على وجه يلحق الضرر بدولة اخرى » .

ويقرر الفقيه الانجليزى الجنسية سير هيرش لوتر باخت المختص في القانون الدولي العام والقاضى الانجليزى في محكمة العدل الدولية بهذا الصدد ما يلى :

« ان جريان النهر الدولي ليس خاضعا لسلطان اية دولة من الدول التي يجزى خلالها اذ ان من قواعد القانون الدولي العام انه ممنوع على اية دولة تغيير الاحوال الطبيعية في اقليمها اضرازا بالاحوال الطبيعية في اقليم دولة اخرى مجاورة ولهذا السبب فلان

الدولة يمتنع عليها ان توقف جريان النهر او ان تحول مجراه اذا كان يجرى طبيعيا من اقليمها الى اقليم دولة مجاورة . كما انه يمتنع على الدولة للسبب عينه ان تستعمل مياه النهر على وجه يسبب لجيرانها خطرا او تحول بينهم وبين الاستعمال العادى لمياه النهر في اقليمهم « كتاب اوينهايم بشرح لوترباخت طبعة سنة ١٩٥٥ ص ٤٧٤ »

ويستطرد هذا الحجة في القانون الدولى فيقول في موضوع آخر :

« ان من واجب الدولة الا تتدخل في الجريان الطبيعى للنهر على وجه يضر بالدول الاخرى التى يمر بها هذا النهر واساس هذا الالتزام هو القاعدة العامة فى سوء استعمال الحق ، وهذا الالتزام يعتبر مبدأ عاما من مبادئ القانون التى تقرها كل الدول المتقدمة والتى يتعين على محكمة العدل ان تطبقها وفقا للمادة ٣٨ من قانونها النظامى » (بالمرجع السابق ص ٣٤٦) .

واذن فاسرائيل اذ تشرع فى تحويل مجرى نهر الاردن للاستثمار بمياهه وحرمان اكثر من دولة عربية منها ، انما تخرق التزاما صريحا يرتبه ١٠ القانون الدولى العام وهى فى تدخلها فى الجريان الدولى العام لنهر الاردن تضرب عرض الحائط بكل الواجبات الدولية التى يرتب عليها القانون الدولى الجزاءات المناسبة ، ومن ثم تكون الدول العربية كلها بصفة عامة وتلك التى يمر باقليمها نهر الاردن بصفة خاصة على حق كل الحق فى منع اسرائيل من ارتكاب هذه المخالفة الصارخة بكل الوسائل الممكنة .

ماذا يستطيع العرب ؟

ان تحويل نهر الاردن امر ممكن التحقيق ، بل ان اليهود قد بدأوا فعلا فى تحقيقه ، وهم على وشك ان ينتهوا منه . فهل يستطيع العرب ان يوقفوهم عند حدهم ويمنعوهم من

تنفيذ مشروعاتهم ، ويدفعوا عن انفسهم الخطر ، ويحولوا امال اليهود الى احلام ؟

جوابنا على هذا : « نعم » كما كان جوابنا على امكان تحويل الاردن لمصلحة اليهود « نعم ايضا » .

● في وسع العرب ان يقدموا من ناحيتهم على تحويل مياه النهر عند منابعها ، وجريها في قنوات او انابيب الى داخل الاراضي العربية في لبنان والاقليم السوري وشرق الاردن فيستغلوا النهر من منابعه قبل ان تصل مياهه الى اليهود : وهذا من اختصاص المهندسين والفنيين .

● وفي وسع العرب ان يمنعوا تنفيذ مشروعات اليهود بالانتحاء الى العنف : وهذا من اختصاص العسكريين .

● وفي وسعهم ان يقنعوا هيئة الامم بالتدخل لوقف الاعمال التي ينقلها اليهود الان ، والتهديد بانهم سوف يلجأون الى احدى الوسياتين السابقتين ، في حالة احجام الهيئة الدولية عن التدخل : وهذا من اختصاص رجال السياسة .

ان هذا يتطلب وفرة المساعي ، ووفرة المال ، ووفرة التضحيات ولكن التضحيات والمال والمساعي كلها تصبح سهلة رخيصة ، عندما يكون مصير العرب في كفة الميزان ، ومستقبل بلادهم مهددا بكارثة مروعة ، تتم الكارثة التي حلت بهم في فلسطين سنة ١٩٤٨ ، بالتآمر مع الاستعمار .

ان أهمية تحويل نهر الاردن لا تقتصر على الناحية الاقتصادية بل تشمل ايضا الناحية الدينية ، والحربية والسياسية ، فالخطر الناجم عنها اذن ، بالنسبة الى العرب ، خطر رباعي ، يهدد كياناتهم وسلامتهم ، وعقائدهم ، وبقائهم في مستقبل الايام .

فمن الناحية الاقتصادية ، يوقف حرمان العرب من مياه الاردن تطور بلادهم في ميادين الزراعة والصناعة والتجارة ، ومن ثم يحول دون ما يصبون اليه من تحقيق الرخاء لبلادهم

ومن الناحية الدينية ، يفقد نهر الاردن صبغته التاريخية ، وتضيع معالم الذكريات العزيزة على المسيحيين في انحاء العالم ، والعائلة بصفاف النهر حيث «تعمد» المسيح عليه السلام، وبشواطئ البحيرتين حيث تمت بعض معجزاته ، وبالقري المنتشرة حولهما ، والتي اشتهرت كل منها بحادثة من حوادث حياته فان تنفيذ

المشروعات اليهودية سوف تؤدي الى تغيير ملامح الوادي كله واغراق الكثير من الاماكن التاريخية فيه .
وبعد ..

وبعد .. ان الجمهورية العربية المتحدة دقت ناقوس الخطر ،
وشرعت في اعداد العدة لمعالجة الحالة الناشئة عنه .
وبقى على الدول العربية ان تتخذ التدابير الواقية ، في نطاق
جامعتها ..

ويرجى ان تتخذ تلك التدابير ، فنيا ، وعسكريا وسياسيا ، وان
توضع موضع التنفيذ ، لا على الرف ولا في ادراج المكاتب !
وبقى ايضا على هيئة الامم المتحدة ، عندما سيرفع اليها الامر
ان تقول كلمتها : فهل تقرر وقف هذا العدوان الجديد الذي يتحضر
له اليهود ، أم تتركهم مرة اخرى يمعنون في البقي والاغتصاب ؟
هل يعطش العرب لشرب اليهود ؟
هل تجف ارض العرب لتروى ارض الفاصيين ؟
في وسع اليهود ان يحولوا نهر الاردن . ولكن في وسع العرب
ايضا ان يمنعوه .

بتوحيد الكلمة ، وبذل الجهود ، وتعدد المساعي ، والاقدام على
التضحية بالمال وبالدم اذا لزم الامر !

لنضع امامنا خريطة فلسطين ، وننتبغ ماذا يمكن ان يحدث على
طول مجرى الاردن ، اذا حقق اليهود مشروعاتهم ، أو سبقهم العرب
الى اتخاذ التدابير اللازمة لمنعهم من المضي في اغتصابهم ؟ ..

١ - يبدأ مجرى الاردن الحقيقي بعد تجمع مياه الحاصباني
ودان وبانياس . ولولا هذه الانهار الصغيرة لما كان النهر الكبير . ولو
قطع العرب مياهها بأية وسيلة من الوسائل ، فان نهر الاردن يفقد
كل مزية تجعله صالحا لتنفيذ مشروعات اليهود ، بما فيها مشروع
جونستون الاصيل . ولن يعجز المهندسون العرب عن تحقيق هذا
العمل الجبار اذا دعت الضرورة اليه .

٢ - حول بحيرة الحولة ، التي تقع كلها في فلسطين المحتلة
مستنقعات يعمل اليهود الان لتجفيفها . وسيجرون المياه اليها من
البحيرة لربها بعد ان تصبح صالحة للزراعة . وعليها يقيمون
المستعمرات المحصنة لمواجهة خطر الهجوم من وراء حدود الاقليم
الشمالي .

٣ - في جنوب بحيرة الحولة ، وفي الجزء من النهر الواقع بينها
وبين بحيرة طبرية ، يبدأ تحويل الاردن الى جهة الغرب .

٤ - من مياه الاردن المحولة الى الغرب يتكون خزان الباطون او البطون الكبير ، المعد لرى الاراضى فى السهول الممتدة على طول الشاطئ ، ثم جر المياه الى الجنوب . والخزان يقع فى منتصف الطريق بين بحيرة طبرية ومدينة حيفا

٥ - قبل وصول المياه الى خزان الباطون ، يتحول جزء منها جنوبا ليتكون منه خزان اصفر من الاول ، فى سهل غور بيسان الخصب ، لرى السهل على طول مجرى النهر حتى حدود الارض المحتلة .

٦ - فى جنوب بحيرة طبرية ، تجرى اعمال هندسية لتحويل البحيرة الى مستودع ضخيم للمياه ، ومد انابيب اخرى نحو الغرب . ومشروع جونستون يقضى بانشاء خزان اخر فى هذا الجزء من الوادى .

٧ - يجرى نهر اليرموك فى ارض شرق الاردن . ومشروع جونستون يقضى بانشاء خزان عليه لرى هذه الاراضى مع جزء من اراضى الاقليم الشمالى ، وذلك بقصد توطين اللاجئين العرب هناك وحرمانهم نهائيا من العودة الى وطنهم المسلوب .

٨ - مجرى الاردن يتحول الى داخل فلسطين المحتلة فى قنوات وانابيب . ومنه تتكون مساقط مياه صناعية لتوليد الكهرباء .

٩ - فى قلب صحراء النقب ، تتفرع من المجرى الرئيسى قنوات وانابيب فى اتجاه الشرق والجنوب والغرب ، لرى المساحات النائية من الرمال وتحويلها شيئا فشيئا الى حدائق وبساتين وغابات ، تتخلها المستعمرات والقرى والمزارع . فلا تضيق نقطة واحدة من النهر .

١٠ - يهبط منسوب نهر الاردن ، فى الجزء الواقع شمال متسبه فى البحر الميت ، الى حد يجعل مياهه عديمة الفائدة . وهو الجزء الذى يروى ارضا عربية على الضفتين ، اى فى شرق الاردن وفى الجزء غير المحتل من فلسطين ، وسوف يؤدى هذا الى هبوط منسوب المياه فى البحر الميت نفسه ، وفقدان هذا البحر الكثير من مميزاته .

الدار القومية للطباعة والنشر
شركة ذات مسئولية محدودة
٣٠ شارع منصور - القاهرة
ص ٠ ب ٢٣٦٨

هيئة قناة السويس

محاجر الهيئة بعثاوة

تستخرج الهيئة من محاجر عثاوة المواد اللازمة لآعمال التحسين والصيانة الخاصة بحواجز امواج بور سعيد او تكسيات القناة أو الطرق الموصلة مابين مدن القناة . وتقع المحاجر على بعد حوالى اثنى عشر كيلو مترا جنوب غربى السويس فى أقرب نقطة يلامس الجبل فيها الخليج ، ويبلغ طول الجبهة التى يجرى استغلالها ٥٠٠ متر وارتفاعها ١٣٠ مترا وهى لاتخطئها العين من بعيد بسبب لونها الذى يميزها عن لون ما جاورها من البقاع .

وعند ساحل البحر بنيت مساكن للمستخدمين ومنشآت خاصة باستغلال المحاجر قوامها الاساسى محطة تكسير مكونة من عدة ادوار وتتألف من جهاز تكسير وثلاثة مناخل تسير بالذبذبة ومن خمس صوامع . كما توجد ورشة للتصليحات تضم مجموعة كهربائية صغيرة قوتها ١٤ حصانا تمد المحطة بالتيار اللازم لآلاتها واجهزتها . وتتضمن المهمات غير الثابتة آلات رافعة وبساطا متحركا وهراسات وعشر سيارات نقل ذات ونشات متحركة . وقد اعد لشحن المواد رصيفان مزودان بونش ومسطحات مائلة لتسهيل عملية شحن الصنادل . ولنسف الاحجار تحفر دهاليز لايقبل طول الواحد منها عن عشرة امتار ينتهى عند طرفه بغرفة تملأ بـ ٥٠٠ كيلو جرام من المفجرات أو أكثر ثم تسد بحائط ويضفط على زر كهربائى فيؤدى الانفجار الى نزع كمية من الصخر

تتراوح ما بين ٥ و ١٥ الف طن . وتستخدم الكتل الضخمة من ترميم وصيانة حاجز الامواج ببور سعيد ، اما الدبش الكبير فيستعمل لتكسيات القناة وينتفع بالدبش ذى الاحجام الصغيرة فى بناء المناطى بطائن الطرق . وما يتبقى بعد ذلك فان أجهزة التحطيم تحوله تستعمل فى تعبيد الطرق .



الثلث ٣ قر

الكتاب ١٣٨

صدر يوم الاحد ٢٠ ديسمبر (كانون أول) سنة

0.956
95
2142